نظرية في نشأة الدولة(*)

روبرت كارنيرو

هدف هذه المساهمة تأمّل النظريات المعروفة عن ظهور الدولة، ونقدها لصالح فرضية بيئية (ايكولوجية) في هذا الشأن.

خلال المليونين الأولين من سنّي الحياة البشرية على الأرض عاش الانسان في تجمعات أو مستقرات قروية، كان كلّ منها - بقدر ما نستطيع أن نخمّن - مستقلاً عن الآخر تماماً. وفي النهاية، ومنذ حوالي خمسة آلاف عام قبل الميلاد، بدأت هذه المستقرات تتضامّ في وحدات سياسية أكبر. وما كادت عمليات التضامّ هذه تبدأ حتى تسارعت خطواتها فقادت في الألف الرابع قبل الميلاد الى تكوين أول دولة في التاريخ، (وأعني بالدولة هنا تلك الوحدة السياسية المستقلة التي تجمع بين جنباتها وعلى أرضها الواحدة مستقرات ومجموعات بشرية، وتملك حكومة مركزية لها سلطة فرض ضرائب، وقود الرجال للعمل أو للقتال، وسنّ قوانين تستطيع وضعها موضع التنفيذ).

ولا شك في أنّ نشأة الدولة كانت أخطر التطورات في الحياة البشرية على الاطلاق، لكنها مع ذلك ما تزال مهملة نسبياً في الدراسات، وما يزال الغموض يحوط الكثير من جوانبها. والنظريات السائدة عن الموضوع لا تعطي جواباً مقنعاً على كثير من التساؤلات، بل يقف كلّ منها عاجزاً تماماً عند نقطة ما. لكنّ هناك فرضية، أحسب أنها تستطيع أن تعرض الإجابة الأكثر إقناعاً عن كيفية نشأة الدول. وقد سبق لي أن قدّمت رؤيتي هذه للنقاش[1]، وأنا أعالجها هنا بصورة تفصيلية. لكنني قبل أن أنصرف لذلك، استحسنت ايجاز النظريات المتداولة في هذا الموضوع. هذه النظريات التفصيلية حديثة نسبياً؛ ذلك أنّ المفكرين الكلاسيكيين مثل أرسطو، ممن لم يعرفوا شكلاً آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي، كانوا يرون أن الدولة كائن أو معطىً طبيعي، وما دام كذلك فإنّ وجودها بديهية لا تحتاج لمزيد من البحث. لكن عندما بدأت

(*) R.L. Carneiro; **Eine Theorie zur Entstehung des Staates; in: K. Eder (ed.):** Die Entstehung von Klassengesellschaften; pp.153-174, Frankfurt / M (1973).

الكشوف الجغرافية عرف الأوروبيون أنّ هناك شعوباً على سطح الأرض لا تعرف الدولة، بل تعيش في مستقرات قروية وقبائل. وقد أوضحت هذه الملاحظة أنّ الدولة ليست أمراً طبيعياً تماماً، ومن هنا تصاعد الاهتمام بتبيان بداياتها.

وسنقوم هنا باستعراض النظريات ذات الأهمية الخاصة فقط من بين ذلك العدد الهائل من الفرضيات المتداولة حتى اليوم. فالنظرات والرؤى التي تردّ الأمر ـ على سبيل المثال ـ الى أصول عنصرية، تبدو لنا اليوم محوطة بالكثير من الشكّ، بحيث لا تستحق اهتماماً خاصاً هنا. وفي الوقت نفسه، فإننا نستطيع أن نرفض أيضاً تلك الرؤى التي تجعل من الدولة لحظة «عبقرية»[٢] من لحظات شعب ما، أو نتاج «مصادفة تاريخية» معينة؛ إذ إنّ رؤى كهذه تضع الدولة في مصاف الموجودات الميتافيزيقية فتستعصي بالتالي على التتبع العلمي. إنني أرى أنّ ظهور الدولة لم يكن نتيجة لعبقرية شعب ما، ولا لمصادفة بحتة، بل كان هذا الظهور نتاج عملية تاريخية طويلة الأمد، ومضبوطة وذات منطق معيَّن. ثم إنّ نشأة الدولة لم تكن عملية متفردة في الزمان والمكان. بل لقد نشأت دول مختلفة في أماكن مختلفة، ولا شأن لإحداها بالأخرى. فعندما كانت الشروط التاريخية تتوافر كانت الدولة تظهر.

النظريات الارادية

يمكن تقسيم النظريات ذات الأساس العلمي في نشأة الدولة الى قسمين متمايزين: أما نظريات القسم الأول، فتلك التي تنطلق من التطوّع وحرية الإرادة والاتفاق؛ بينما تتأسس نظريات القسم الثاني على العنف والقسر.

وتفترض النظريات الإرادية الطوعية أنّ شعوباً معينة فكرت في فترة معينة من تاريخها، فاختارت، بحرية واندفاع ذاتي الحدّ من حريات أفرادها، وضمّ المجموعات البشرية المتقاربة في وحدات سياسية كبيرة؛ وهذه الوحدات كانت هي بدايات الدولة. ومن بين هذه النظريات تعتبر نظرية «العقد الاجتماعي» القديمة نسبياً، المرتبطة ـ الى حدّ كبير ـ باسم جان جاك روسو، الأكثر انتشاراً. ونحن نعلم اليوم أنّ «العقد» المذكور لم يوقع أبداً في التاريخ بين تجمعات بشرية معينة، وليست نظرية «العقد الاجتماعي» اليوم أكثر من طرفة تاريخية.

أما النظريات الارادية الحديثة، فانّ هناك واحدة من بينها أدعوها أنا «النظرية الارادية الميكانيكية» هي الأكثر انتشاراً وتقبلاً. وترى هذه النظرية أنّ ابتداع «الزراعة» جلب معه حدوث فائض في موادّ التغذية، مكّن فئات اجتماعية من الاستغناء عن المشاركة في عملية الانتاج الزراعي، والانصراف الى العمل المهني اليدوي، مثل: صناعة الفخّار، والحياكة، والحدادة، والبناء الخ... مما أدى الى ظهور مسألة تقسيم العمل الى حدّ كبير. هذا «التخصّص» المهني تطوّر الى وحدات اجتماعية مستقلة

تضامّت تلقائياً وتدريجياً في دولة. ووجهة النظر هذه في ظهور الدولة دعا لها ونشر عنها الكثير، الأثري البريطاني غوردون تشايلد[٣] (V. Gordon Childe)، الذي توفي قبل سنوات. إنّ النقص الأساسي في هذه النظرية يكمن في حقيقة أنّ ابتداع الزراعة لا يجلب معه، تلقائياً، فائضاً في المحاصيل الزراعية. ونستطيع مراقبة ذلك في المجتمعات التي تتكون في غالبيتها من فلاّحين، ومع ذلك فانها لا تنتج فائضاً زراعياً. فكل **هنود الأمازون** ـ على سبيل المثال ـ تقريباً، يعملون في الزراعة. لكنهم رغم ذلك لم يكونوا ينتجون فائضاً. وقد بدأت بعض قبائلهم، منذ زمن ليس بالبعيد، تنتج فائضاً فعلاً؛ استجابة لطلب المستوطنين الأوروبيين الجدد. لقد زرعت هذه القبائل نبات المانيوك (Manioc) بكميات كبيرة[٤] لأسباب تجارية تبادلية، وقد حدث الفائض المتوقع. إنّ واقعةً كهذه تُظهر أنه كان بوسع هؤلاء، من الناحية التقنية البحتة، أن ينتجوا فائضاً، لكن ما كان ينقصهم هو تلك الميكانزمات الاجتماعية الضرورية التي تشكّل **حافزاً** دافعاً لاستعمال الوسائل المذكورة.

ثم إنّ هناك نظرية أخرى «إرادية» لنشأة الدولة هي «فرضية الري لكارل فيتفوغل (Karl Wittvogel)، وأنا أفهمها على النحو التالي: في بعض النواحي الجافة أو شبه الجافّة من الأرض، حيث يضطر الفلاّحون الى بذل جهود ضخمة من أجل الحصول على نتائج متواضعة باستخدام وسائل ري غير متطورة وغير كافية، وجدت مجموعات منهم، في مجال زمني معيّن، انه من مصلحة الجميع التنازل عن بعض الحريات الفردية لصالح تكوين وحدات سياسية كبيرة من هذه المجموعات المتناثرة، تكون قادرة على تطوير نظام فعّال للري يجعل من العمل الزراعي سهلاً نسبياً، وذا نتائج أفضل على مستوى المحصول. والجماعات التي قامت بانشاء نظام الري المعقّد ذاك وادارته، هي التي أنشأت الدولة[٥]. بيد أنّ فرضية فيتفوغل هذه واجهت أخيراً صعوبات حالت دون التسليم بها؛ اذ أظهرت البحوث الأثرية في ثلاث جهات اتخذها فيتفوغل شواهد على فرضيته المائية (هي بلاد ما بين النهرين، والصين والمكسيك) أن الدولة ظهرت فيها قبل التفكير في نظام معقّد ومتطور للري[٦]. لذلك أمكن القول: إن «**نظام الري**» لم يلعب ذلك الدور الكبير الذي ينسبه له فيتفوغل في مجال نشأة الدولة[٧].

إنّ هذه النظرية في نشأة الدولة، والنظريات الإرادية المشابهة، تقف عاجزة أمام مسألة أساسية في هذا المجال: انها مسألة العنف. فمن الثابت، تاريخياً، عجز الوحدات السياسية الصغيرة المستقلة عن رؤية مسوغات معقولة للتخلّي عن حريتها والخضوع لسلطة مركزية. لقد كان هناك دائماً قسر خارجي مرغم في مجال التوحّد والتضخم السياسي. ونستطيع مراقبة ظاهرة «**الإرغام**» هذه عبر التاريخ من الوحدات القروية الصغيرة وحتى الامبراطوريات الكبيرة. ويمكن لنا أن نلحظ ذلك عبر التاريخ كله بدون استثناء واحد. ولذا يكون علينا أن نعرض عن «الفرضيات الإرادية» في ظهور الدولة، باحثين عن نقطة بداية أخرى.

نظريات القسر:

إنَّ تتبعاً مدققاً للتاريخ يظهر أنَّ نظريةً تعتمد فرضية القسر والعنف أساساً لنشأة الدولة هي الأكثر إقناعاً وثباتاً في المحك التاريخي والأثري. فالعنف الخارجي لا الإدراك الإرادي لصالح المجموع - هو الذي كمن وراء ميكانزمات التضامّ التدريجي خلال عمليات التطور السياسي من القرى المنعزلة وحتى الدولة المركزية الكبرى. ووجهة النظر التي ترى الحرب في أصل الدولة ليست جديدة، فقبل خمسةٍ وعشرين قرناً قال هيراقليطس: «الحرب هي أُمّ الأشياء كلها». وقبل أقلّ من قرن من الزمان قام هربرت سبنسر (Herbert Spencer) في كتابه «مبادىء علم الاجتماع»[٨] بأول دراسة عملية تفصيلية عن دور الحرب في نشأة الدولة. وهناك بحوث أخرى حول الحرب والدولة أكثر شهرة من بحث سبنسر، قام بها مفكرون أوروبيون من مثل لودفيغ غومبلوفيتز[٩] (L. Gumplowitcz)، وغوستاف راتسنهوفر[١٠](G.Ratzenhofer)، وفرانتز أوبنهايمر[١١] (F. Oppenheimer).

فقد رأى أوبنهايمر، على سبيل المثال، أنَّ ظهور الدولة ارتبط بتضامّ القدرة الانتاجية للفلاّحين المستقرين، ونشاط البدو الرعّاة، وذلك عندما أخضع البدو الفلاّحين (أبوبنهايمر ٢/٥١ - ٥٥). لكنّ في هذه الفرضية وجهين ظاهرين من وجوه الضعف: فالوجه الأول، مؤدّاه عجزها عن تفسير قيام الدول في القارة الأميركية القديمة، حيث لم يكن هناك بدو رعاة؛ ثم انَّ الأبحاث المعاصرة تثبت، بما لا يدع مجالاً للشكّ، أنَّ الدول ظهرت قبل ظهور البدو الرعاء.

وبغضّ النظر عن هذه النقص أو ذاك في بعض نظريات القسر والعنف، فانّ كل الشواهد تشير، إلى أنّ الحرب لعبت - بأشكال مختلفة - دوراً أساسياً في ظهور الدولة. فهناك موادّ تاريخية وأثرية تشكّل دلائل على الحضور الظاهر للحرب والعنف في المراحل المبكرة لنشأة الدولة في بلاد ما بين النهرين، ومصر، والهند، واليابان، واليونان، وروما، وأوروبا الشمالية، وأواسط افريقيا، وبولينزيا، ووسط أميركا، والبيرو، وكولومبيا. فقد ذكر[١٢] أدوارد جنكز (E. Jenks)، على سبيل المثال - واضعاً نصب عينيه الملكيات الجرمانية في شمال أوروبا - أنه «ليست هناك صعوبة، من الناحية التاريخية، في البرهنة على أنّ كل الوحدات السياسية ذات المنحى الحديث (يعني الدول) تدين بنشأتها لنصر في حرب أو معركة ما». وعندما يقرأ الدارس كتاب جان فانسيناس(Jan Vansinas) المسمّى: «ممالك السافانا»[١٣]، وقد كتب بروح عملية غير جدلية، يلاحظ، دونما تأمل طويل، ظهور دولة بعد أخرى في أواسط افريقيا بالطريقة نفسها؛ طريقة العنف والقسر. لكن هل هذه كل الحقيقة؟ أليس هناك استثناء؟ ألا نستطيع اكتشاف نظام سياسيّ، في التاريخ، ظهر وتطور دونما عنف أو حرب؟!

حتى سنوات قلائل كان الانتروبولوجيون يرون، بشكل عامّ، أنّ هذا الاستثناء متوافر في مثل شعب

المايا القديم الذي أنشأ دولاً غير عنفية. فالموجودات الأثرية لهذا الشعب وعنه، كانت تخلو من دلائل العنف والحرب، بحيث استقرّ الاعتقاد بأنّ قبائل المايا القديمة كانت قبائل مسالمة تعيش في دول ثيوقراطية تأصّلت وتطورت بغير ما قسر أو حرب[١٤]. لكنّ هذا الانطباع سقط في السنوات الأخيرة. ففي الرسوم الصخرية التي وجدت ببوناميك (Bonampak) مشاهد حربية تظهر قبائل المايا في المعارك، كما تظهر حبّهم لتعذيب أسراهم. ثم أظهرت الحفريات الأثرية في تيكال (Tikal) أنّ هذه المدينة القديمة كانت محصّنة جيداً، وبطريقة تظهر استعداد قاطنيها للحرب والدفاع عن أنفسهم ضد مهاجمين محتملين من المدينة المجاورة المعروفة باسم واكساكتوم (Vaxactum)[١٥]. وهكذا لاحظ ميخائيل كو (Michel D. Coe) في كتابه عن المايا أنّ « جماعات المايا الكلاسيكية كانت تهوى العنف والحرب مثلما كانت تهوى ذلك دول العالم الوسيط »[١٦].

الحرب اذن عامل رئيسي في نشأة الدولة، لكنها ليست العامل الوحيد. فقد جرت حروب مختلفة في جهات الأرض الأربع عبر التاريخ، دون أن تنشأ، نتيجة ذلك، دول دائماً. ويجوز أن تكون الحرب السبب الرئيسي في ظهور الدولة، لكنها ليست كافية لتفسير الظاهرة بالكامل. أو بعبارة أخرى: اذا كانت الحرب هي **الأداة** التي تصنع الدولة، فانّ علينا أن نتتبّع **الشروط والظروف** التي تجتمع لتجعل الحرب، وبالتالي الدولة، تتحقق.

تَحَدُّد البيئة

كيف نستطيع تحديد هذه الشروط؟ انّ النهج الدراسي الذي يملك فرصاً للنجاح هو ذلك الذي يتتبّع **العوامل المشتركة** في نواحي الأرض المختلفة التي نشأت فيها الدول استناداً الى عوامل داخلية خاصة بكلّ منها؛ من مثل وادي النيل، وضفاف الفرات ودجلة، وجيحون في العصور القديمة، ووادي المكسيك، والمناطق الجبلية والساحلية في البيرو في العصور الحديثة. انّ هذه النواحي المتباعدة من العالم تتمايز في أمور كثيرة. من مثل درجة الارتفاع عن سطح البحر، ودرجة الحرارة، وكمية الأمطار، ونوعية التربة، وأنظمة الريّ، الخ... لكنّ هذه النواحي تملك مشتركات ملحوظة؛ فهي كلها أراض زراعية، وهي كلها منفصلة عمّا حولها بعوامل طبيعية. انها مفصولة بجبال أو بحار أو صحارى بحيث يستوطنها فلاّحون بسطاء بسهولة، ويقومون بإعدادها للزراعة. وهذا التحدّد والانفصال يجعلان هذه النواحي تختلف بيئياً عن نواحٍ أخرى من العالم، من مثل ضفاف نهر الأمازون أو مناطق الغابات الشرقية من أميركا الشمالية، حيث تتيح تلك المساحات الهائلة المبسوطة من الأرض المشجرة الخصبة فرصاً غير محدودة للزراعة والامتداد الزراعي[١٧]. لكن أين تقع أهمية المنطقة الزراعية المحدّدة والمحدودة بالنسبة لنشأة الدولة؟ انّ أهمية التحدد والانعزال ـ في مقابل الامتداد والانفتاح ـ بالنسبة لظهور الدولة، تبدو واضحة تماماً عندما نقارن بين اقليمين مختلفين ايكولوجياً من حيث التطور السياسي: أحدهما محدّد المساحة محدودها؛ والآخر منفسح ممتد. وقد اخترت

هنا لذلك وديان بيرو الساحلية ، وضفاف الأمازون . ويبدأ بحثنا، في هاتين الناحيتين ، في تاريخ قديم كانت فيه تجمعات فلاّحية صغيرة قد ظهرت ، لكنّ كلاًّ منها مستقل عن الآخر . فاذا وضعنا نصب أعيننا بداية ضفاف الأمازون ، نجد أنّ القرى الزراعية هناك كانت كثيرة العدد ، لكنها متباعدة جداً . وحتى في الجهات الكثيفة الاستيطان نسبياً ، من مثل جهة كسينغو (Xingu) ، كانت القرية تبعد عن الأخرى من ١٠ أميال الى ١٥ ميلاً . وهكذا كانت المستقرات الفلاحية على الأمازون ـ رغم أنها كانت تمارس الزراعة المتنقلة ـ تملك دائماً ، فيما حولها ، المساحات اللازمة لحدائقهاوبساتينها . وكان الطابع العامّ للاستيطان هناك قلة الكثافة السكانية بشكل عامّ ، وتضاؤل ضرورات الصراع من أجل البقاء . وصحيح أنه كانت هناك حروب على ضفاف الأمازون ، من أجل الحصول على امرأة ، أو من أجل الشهرة والجاه وما شابه ، لكن لم تكن هناك حروب من أجل الأرض ، فقد كانت متوافرة للجميع ، وكانت النزاعات حولها نادرة الحدوث .

وهكذا يمكن تقييم نتائج ندرة هذا النوع من الحروب في أقاليم الأمازون على النحو التالي : إنّ مجموعة مهزومة في حرب هناك لم تكن مضطرة لفقد أرضها ثمناً للهزيمة . كما أنّ المنتصر لم يكن مهتماً حقيقةً بإخضاع المهزومين لسيطرته ، او إرغامهم على أداء ضرائب عينية مادية . ثم أنه لو طلب ذلك لما ملك الوسائل الكفيلة بالتنفيذ ؛ اذ لم يكن هناك ما يمنع من هرب المهزومين الى أعماق الغابة بعيداً عن متناول يده . وقد فعل المهزومون هناك هذا غالباً ، لا خوفاً من الخضوع أو الضرائب بل لكي يأمنوا وقوع هجمات جديدة عليهم من جانب المنتصر . وبسبب تناثر القرى في الأمازون ، وتباعدها وقلّتها ، كان ممكناً دائماً أن تجد المجموعة المنتقلة أرضاً جديدة صالحة للزراعة لا تقع في حدودها الملكية الزراعية لمجموعة أخرى . ولأنّ كل مناطق الغابات هناك صالحة للزراعة ، فانّ المجموعة الجديدة المستقرة مؤقتاً في مكان جديد ستتمكّن من متابعة حياتها الزراعية فيه دونما تغيير كبير .

وقد أدت عمليات الصراع والهرب ، السالفة الذكر ، الى امتداد الأماكن المسكونة المزروعة واتساعها تدريجياً ، رغم قلة عدد السكان ؛ بحيث غطت المساحات المستعملة في النهاية كامل منطقة الأمازون تقريباً . وهكذا كان من آثار الحرب في تلك البيئة الخاصة (بيئة المساحات الشاسعة الصالحة للسكن والزراعة) أن امتدت القرى وتناثرت وتباعدت ، بحيث أمكن ان تظل كل منها مستقلة عن الأخرى . وباستثناء حالات قليلة جداً (ذكرناها في الحواشي) لم نلحظ في منطقة الأمازون تلك أي ميل للاستقرار الدائم ، والتضامّ في وحدات سياسية أكبر .

أما ما حدث في الوديان الضيقة المحاذية لساحل البيرو ، فقد اختلف تماماً عما حصل في منطقة الأمازون . وأود هنا أن أقرّر أن اعادة تركيب حدثيات ساحل البيرو تعتمد على استنتاجات شخصية ، لكنها لا تخرج ـ كما أعتقد ـ عمّا توصلت اليه البحوث الأثرية . ويبدأ بحثنا هنا ، كما بدأ هناك ، في مرحلة التجمعات الفلاحية الصغيرة المستقلة . لكن في الوقت الذي كانت فيه هذه التجمعات في منطقة الأمازون تتناثر على

مساحة بالغة الشسوع ، فانها هنا على ساحل البيرو كانت تزدحم على أرض ثمانية وسبعين وادياً قليلة الامتداد والاتساع[١٨] . وبالاضافة الى ذلك ، فان كل واد من هذه الوديان كان يواجه سلسلة البيرو الجبلية من جهة ، والبحر من الجهة الأخرى ، والصحراء القاحلة من الجهتين الباقيتين . وربما لم تكن هناك ناحية في العالم تتحدد فيها رقعة الخصوبة تماماً كهذه الناحية . وكما كان الشأن في منطقة الأمازون في العصر النيوليتي ، فان قرى ساحل البيرو أظهرت ميلاً للامتداد والتوسّع ، ولأن التجمعات الكبيرة نسبياً ، في تلك الحقبة من التطور الاجتماعي/التاريخي ، كانت ما تلبث ان تنقسم الى وحدات أصغر من جديد ، فلا شك في أنّ تجمعات القرى في البيرو انقسمت كذلك من حين لآخر[١٩] . هكذا كانت القرى تنمو من الناحية العددية ، دون أن يعني ذلك نمواً في حجمها وما تتضمنه من سكّان . وقد مضت عملية الانقسام ـ في البداية ـ تلك التي أدّت الى تزايد عدد القرى بدرجة ملحوظة دونما احساس بالحاجة الى تطوير وسائل الانتاج الزراعي ، ما دامت الأرض الصالحة للزراعة بالوسائل التقليدية كافية لإعالة الجميع . لكن سرعان ما ظهرت الحاجة لمزيد من القوت ، مما دفع سكان البيرو الى القيام بأمرين ، فمن ناحية ، جرى تكثيف الزراعة في الأراضي المزروعة ؛ ومن ناحية ثانية ، جرى استصلاح أراض جديدة ـ لم تكن قابلة للزراعة من قبل ـ عن طريق انشاء المدرّجات ، وابتداع وسائل لايصال الماء اليها[٢٠] . لكنّ عمليتي التكثيف والاستصلاح لم تكونا من السرعة والكفاية بحيث ترضيان الطلب المتزايد ، بل انه ، قبل أن تشتد الحاجة الى الأرض بحيث يجري التفكير في نظام جديد للري ، كانت المعارك قد بدأت بين المجموعات المتناحرة على الأرض ، وقبل ذلك ، عندما كانت القرى أصغر وأقلّ سكاناً ، كانت هناك خصومات بين التجمعات المتوطنة في ساحل البيرو ، لكنها كانت لا تختلف في طبيعتها عن تلك التي عرفت في منطقة الأمازون . ولكن ، مع ظهور الحاجة الى الأرض الزراعية ، تحولت الأرض الى سبب رئيسيّ للصراع ، فتراجعت أمامها مسائل الكفاح الأخرى كالثأر وما شابه . ومع تحوّل جذر الحرب من الاجتماع الى الاقتصاد تصاعد عدد المعارك على ملكية الأرض كما ازداد عنفها وظهرت قسوتها . ومع بلوغ هذه المرحلة من مراحل التطور الاجتماعي/الاقتصادي رأت القرية البيروية المهزومة نفسها في مواجهة مشاكل لم تعرفها القرية الامازونية ؛ ففي حالة الهزيمة في الأمازون كانت الجماعة البشرية تغادر موطنها الى بقعة اخرى تجد فيها ، كالبقعة الأولى تماماً ، المزرعة والكلأ والمأوى وتحتفظ عن طريق ذلك باستقلالها . أما على ساحل البيرو وفي وديانه ، فإن ذلك لم يكن سهل التحقيق ، ذلك أنّ مجموعة مهزومة في وادٍ ما لم تكن تستطيع ، غالباً ، مغادرة الوادي ؛ إذ يحول بينها وبين ذلك لا المجموعات البشرية المجاورة فقط ، بل البحر والصحراء وسلاسل الجبال المحيطة . وفي حالة كهذه فإن حظها في العثور على بقعة صالحة للزراعة وبعيدة عن متناول يد الظافر كان ضئيلاً ؛ ولهذا فانّ الجماعة المهزومة إن لم يبدها الظافر أو يطردها ، كانت تؤثر البقاء في موطنها الأصلي رغم أنها تظل بمتناول يد هازمها . غير أن هذا البقاء لم يكن بغير ثمن . وهذا الثمن لم يكن غير التبعية السياسية التي كانت تمثل في تأدية ضرائب ذات أشكال متنوعة أكثرها عيني ،

وكان هذا يعني أنّ على المهزومين دافعي الضريبة ان ينتجوا أكثر من السابق ليعولوا أنفسهم ويرضوا المنتصرين عليهم في الوقت نفسه ، لكنّ هذه التبعية كانت تقود أحياناً الى المزيد من الخسارة للقرية المهزومة ؛ إذ كانت تضطر أحياناً الى الانخراط في وحدة سياسية يسودها المنتصر .

ونستطيع أن نراقب ظهور وحدات سياسية أكبر من القرى العادية على طول ساحل البيرو خلال عمليات التنازع والخصومات الحربية . ولم يمض وقت طويل حتى كان التنظيم الاجتماعي في تلك المنطقة قد بلغ مرحلة **المشيخة القبلية**. وكما أنّ ضيق مجال الحركة على الأرض في تلك المنطقة قد أدّى الى تزاحم عليها وازدياد الحاجة اليها ، كذلك فان الحروب من أجل الأرض تكاثرت تدريجياً وتزايدت عنفاً وضراوة . بيد أن النزاع ، في هذه المرحلة المتقدمة نسبياً من مراحل التطور الاجتماعي ، لم يعد بين قريتين صغيرتين بل صار ، في أحيان كثيرة ، بين مشيختين كبيرتين نسبياً . ونتيجة لهذه الحروب المستعرة فان بعض هذه المشيخات كانت تضاعف حجمها وامتدادها خلال وقت قصير ، عن طريق ضمّ المشيخة المهزومة اليها ، وهكذا تضاءل عدد القرى والمشيخات المستقلة في الناحية الواحدة ؛ اذ أنّ مشيخة معينة كانت تنمو على حسابها ، وفي نهاية المطاف انفردت بالوادي الواحد مشيخة واحدة رفعت فيه لواءها . ولا شك أنه في هذه المرحلة من التطور السياسي ، كانت السلطة قد تمركزت ، وبدأت المؤسسة السياسية تتعقّد وتتنوّع وجوهاً ووظائف ، بحيث يصح إطلاق اسم **الدولة** عليها . ومن ناحية أخرى ، فان هذه العملية التي وصفناها في واد من أودية ساحل البيرو جرت في أماكن أخرى هناك على الساحل ، وفي سلاسل الجبال[٢١] . ولم تقف عملية بناء الدول عند حدود واد معين ؛ فبعد بناء المملكة في الوادي الواحد بدأت ممالك تظهر ، وتمتدّ عبر عدة أوديةٍ عن طريق الحرب ؛ اذ كانت دولة الوادي الصغير أو الضعيف تسقط في قبضة مملكة الوادي القوي المتّسع ، وبلغ هذا التطور ذروته عندما استطاعت مملكةٌ معينةٌ أن تضم تحت سيطرتها مناطق البيرو كلها[٢٢] . وقد حدث ذلك لبعض الوقت في جبال الأندين ، لكنّ شعبَ الأنكا حقق هذا الأمر للمرة الأخيرة[٢٣] .

التطور السياسي

في الوقت الذي كانت فيه **السلطة** تنشأ نتيجة الحرب متطورة من زعامة في قرية الى مشيخة في عدة قرى فدولة في واد ، ثم مملكة في عدة وديان ؛ فيهذا الوقت كان تطورٌ سياسيٌ داخليٌ عميقٌ يرافق هذه العملية ، ولا ينفصل عن الأحداث والتغيرات التي تجري في الخارج على حدود الدولة . وقد اقتضى نجاح الدولة في ضمّ أقاليم جديدة اليها استحداث ادارة لهذه الأقاليم ، وجرت العادة على أن يولّي الحاكم الادارة في الأقاليم الجديدة بعض أولئك الذين شاركوا مشاركة فعّالة في الحرب والنصر . وكانت اهتمامات هؤلاء الولاة تنصب ، الى جانب المحافظة على النظام والاستقرار وجمع الضرائب ، على جمع اليد العاملة لانشاء نظام الري وحفظه ، وتمهيد الشوارع ، وبناء التحصينات ، والقصور ، والمعابد . وكانت هذه الاجراءات والاهتمامات السبب

الأساسي في تحويل هذه الأقاليم المتنافرة والمجموعة بالقوة إلى دولة ذات نظام وادارة مركزيين. إنَّ هؤلاء الرجال الجدد (الولاة) الذين يدينون لبطولاتهم الحربية بمكانتهم الاجتماعية والسياسية الجديدة بدأوا تدريجياً يكوِّنون مع الحاكم وأقربائه طبقةً اجتماعيةً عليا. أما أسرى الحرب فقد استخدمهم الأسياد الجدد خدماً وعبيداً. وهكذا كانت الحرب سبباً من أسباب نشأة الطبقات الاجتماعية.

ولقد ذكرت من قبل أنّ الشعوب القديمة كانت تحاول السيطرة على أراضي الجيران قبل الانصراف الى زيادة المحصول الزراعي في أراضيها الخاصة عن طريق استخدام وسائل أكثر تطوراً. ويعني هذا أنَّ المستقرات الأولى كانت تحتوي دائماً على احتياطي زراعي لم يكن يجري استغلاله حتى افتتحت القرية وصار قاطنوها مضطرين الى تأمين ضرائب وغرامات عينية للفاتحين بالاضافةإلى إعالة أنفسهم، فكان من جَرّاء ذلك أنْ لجأوا الى تكثيف الزراعة في الأرض الصالحة لذلك، واستصلاح أراض جديدة. أما الفاتحون من جانبهم، فإنهم كانوا يحصلون على ثروات ليست باليسيرة من المغلوبين. وقد كانوا ينفقون القسم الأكبر مما يحصلون عليه على أنفسهم ومحاربيهم وأتباعهم وموظفيهم وكهنة دولتهم، والشرائح الأخرى من الطبقة الجديدة الناشئة. إنَّ شرائح الطبقة المذكورة بدأت ـ نتيجة انتصارها في الحرب وتكوين الدولة ـ تحصل على مادّة حياتها عن طريق «الزعامة» مبتعدةً شيئاً فشيئاً عن عملية الانتاج.

أمام أولئك الذين فقدوا أرضهم من دون أن يتحوّلوا إلى رقيق، فقد كانوا يميلون للانتقال إلى الأمصار، وهي مستقراتٌ ومواطنُ تحولت بسببٍ من موقعها الاداري في الدولة أو التجاري أو الديني تدريجياً الى مُدُن. في تلك الأمصار كانوا يستطيعون أن يكسبوا عيشهم عن طريق بيع كفاياتهم عمالاً ومهنيين في مقابل الحصول على المواد الزراعية من فلاّحي الريف، وطرحت الجزء الأكبر منها في سوق العمل بالمدينة ـ ثمناً لجهد العمّال والمهنيين ـ سعياً للحصول على مستوى معيشي أرفع وأكثر رفاهاً.

إنَّ العمليةَ التطوريةَ التي تتبعتها على سواحل البيرو ليست مقصورةً عليها بل يمكن مراقبتُها تاريخياً وأثرياً في كل المناطق المشابهة في العالم؛ تلك المناطق التي تحتوي على أراض زراعية محصورة المساحة والحدود، من مثل وادي المكسيك، وما بين النهرين، ووادي النيل، وضفاف نهر الهندرس. وقد بدأت العمليةُ التطوريةُ تلك في المناطق المذكورة للأسباب نفسها وسارت في المراحل نفسها تقريباً؛ من المستقرّات الفلاحية الصغيرة المستقلة في العصر النيوليتي، فالمشيخات فالممالك، ثم أخيراً الامبراطوريات. ولا شك في أن الامبراطوريات كانت ذروة تطور أنسى كُلَّ ما سبق. لكنّ هذه العظمة والضخامة كانتا بمعنى من المعاني، نهاية المسار منطقياً فقط. ذلك أنّ الخطوة الأساسية الفاصلة كانت التحول عن المستقرات المستقلة الصغيرة إلى الوحدات الأكبر. إنَّ هذه الخطوة كانت ذات ماهية نوعية. أما بقيةُ الخطوات التطورية فيمكن القول إنها كانت ذات اتّجاهٍ كمّي بالدرجة الأولى. والخطوةُ الأولى السالفة الذكر لم تكن نوعية أو «كيفية» فقط؛ بل كانت بالغة الصعوبة أيضاً. لقد استغرق حدوثُها مليونين من السنين. أمّا مراحلُ التطور الأخرى حتى الامبراطورية، فلم تحتج لأكثر من ثلاثة آلاف عام. لقد كانت هذه الثلاثة الآلاف من الأعوام كافية ـ ما

دامت المرحلة الاولى قد تمت ـ لظهور الدول الضخمة، والجوانب المعقَّدة والمختلفة من الحضارة.

تَحَشُّدُ الموارد

تُقامُ الفَرَضيةُ النظريةُ في البداية على عددٍ محدودٍ من الوقائع. لكنّ الفرضية، أياً كانت، مضطرةٌ لمواجهة معطيات الواقع كلها تدريجياً. وغالباً ما تُظهرُ الوقائعُ المستخلَصَةُ حديثاً إباءً واستعصاءً على النظرية السالفة. إنَّ **الفرضية** الحقيقة بالتحول الى **نظرية** هي تلك القابلة للتعديل والتطوير؛ المرنة بحيث تستطيعُ أن تستوعب الحقائق المستكشَفَة حديثاً دونما استعصاءٍ أو اقتسار. فلنتأمّل الآن قدرة « **فرضية التحدد** »، التي أوردتها، على مواجهة واستيعاب معطيات معينة تبدو لأول وهلة غير قابلةٍ للانضواء فيها. من أجل هذا التأمُّل علينا أن نعود بدايةً الى منطقة الأمازون. إنَّ الرحّالة الأوائل في تلك المنطقة تحدثوا في كتاباتهم عن **ثقافة** على طول ضفاف الأمازون تبدو أحسن حالاً مما وصفته أنا فيما يتصل بتلك المنطقة منذ صفحات. ففي القرن السادس عشر كانت ضفاف الأمازون تحفل بالقرى والمستقرات المستوطنة بكثافة جيدة نسبياً؛ والمتقاربة. ويمكن الحديثُ أيضاً إبَّان هذه الفترة عن شرائع اجتماعية مختلفة. بل انّ المراقبَ المتتبعَ كان يلحظ بين الحين والآخر وجود « شيخ شيوخ » يسود قرىً كثيرةً. هنا يكون عليّ أن أُجيب على التساؤل الذي يرتفع قائلاً: كيف يصحّ، استناداً للتصور السابق، أن تقوم مشيخاتٌ في منطقةٍ هي رغم شُسُوعها وتطارحُ فَدَافِدِها صالحة للزراعة كلها بالطول والعمق على امتداد مئاتٍ من الأميال في كل الاتجاهات؟!

لكي نستطيعَ مُقاربةَ هذا التساؤل واستيعابه علينا أن نلتفت مؤقَّتاً الى الظروف البيئية الموجودة في النواحي الأمازونية ذات المشيخات. فمن العروف أنه على عمق معين على ضفاف الأمازون، وعلى الجزر القائمة في وسطه، يوجد نوع من التربة يسمّى الـ «Varzea»؛ هذه التربة يقذفها النهر كل عام على شكل طمي شديد الخصوبة. انّ هذا النوعَ من التربة يجعل الأرض شديدة الخصوبة غزيرة الانتاج بحيث يمكن زرعها على الدوام دونما حاجةٍ لاراحتها في بعض السنوات. كما أنَّ كميةَ ما تنتجه من محاصيل أكبر مما تنتجه بقيةُ الأراضي التي لا تحظى بالطمي السنوي المذكور. لهذا فانّ الفلاحين كانوا يُؤْثرون هذه المساحات الخصبة على الخصوص ويتنافسون عليها. وبالاضافة الى ذلك، فإنَّ أمواج الامازون تأتي معها في مواسم صَخَبها وهياجها بثروات هائلة من السمك والسلاحف وغيرها من أنواع الأسماك والنباتات النهرية. ولهذا كله فانّ ضفاف الأمازون هي أفضل للاستقرار من مناطقالأمازون الداخلية بما لا يقاس. إنّ هذا التركّز في مصادر التغذية على طول ضفاف الأمازون ترك أثراً يشبه اثر التحدد أو المحدودية الجغرافية/الايكولوجية في المناطق الأخرى. صحيح أنه لم تكن هناك حدود واضحة بين الأرض الصالحة للزراعة والأرض القفر كما في البيرو، لكن كان هناك فرق ضخم بين مناطق شاطىء النهر، والمناطق المحاذية والمحيطة بها نحو الداخل. وقد كانت مناطق الشاطىء أخصب من مناطق الداخل الى درجة دفعت الفلاّحين للتركز فيها دون المناطق الداخلية، وهكذا نشأت مناطق كثافة سكانية على بعض أجزاء الشاطىء. وقد أدّى ذلك لنشوب نزاعات ومعارك على المناطق الخصبة. وكثيراً ما كان المهزوم في الحرب لا يملك الاّ الخضوع للمنتصر لقاء سماحه له

بالبقاء على ضفة النهر والتمتع بثراء الأرض وثروة النهر. وهكذا نشأت في بعض نواحي شاطىء الأمازون مشيخات كبيرة بلغت درجة من التطور السياسي أكثر تقدماً مما كان في مناطق الأمازون الأخرى[٢٤]. واستناداً إلى موضوعتنا عن **تحشّد الموارد**، يمكننا أيضاً أن نفهم التطور السياسي المفاجىء بتقدمه على طول الشريط الساحلي الضيق بالبيرو عندما كان المستوطنون ما زالوا يعتمدون على صيد السمك، بالدرجة الاولى، في معيشتهم. لقد رأى لانغ (Lanning) أن هذا التطور المتقدم غير طبيعي؛ إذ ذكر ما يلي: «حسبما أعلم، فانّ هذه هي الحالة الوحيدة التي نلاحظ فيها معالم حضارية كثيرة دون أن تستند الحضارة الى أساسٍ زراعي واضح»[٢٥]. لكننا اذا لاحظنا مسألة «**تحشّد الموارد**» نستطيع القول انّ هذه الظواهر عادية تماماً. فعلى طول شاطىء البيرو، وعلى شريط ضيق، كان البحر يلقي بخيراته من كل نوع ولون. وقد أدّى هذا الى تصاعد عدد السكان في الشريط الضيق في وقت قصير، بحيث لم يمض زمن طويل حتى كان الشاطىء كله مستوطَناً[٢٦]. ولا شك في أن وضعاً كهذا لا بد أن يبدأ فيه الصراع على الأرض الأكثر قرباً من الشاطىء. وقد كان هذا الوضع المذكور سبب التطور السياسي المتقدم الذي لاحظه الباحثون. وهكذا نستطيع أن نضيف مسألة «تحشّد الموارد» الى الظروف الايكولوجية بوصفها عاملاً محسوباً أدى الى نشوب صراعات على الأرض سرّعت عمليات التوحيد السياسي، وقادت الى تجاوز مرحلة المستقرّ القروي الصغير المستقل.

التحدد الاجتماعي

هناك أخيرا عاملٌ ثالثٌ ينبغي تأمله في السياق الذي نبحثه لتكون النظرة شاملة متكاملة. فقد أشار نابليون شانيون[٧] (Napoleon A. Chagnon) في أبحاثه عن هنود اليانومامو (Yanomamo). بفنزويلا الى ما سمّاه «**التحدد الاجتماعي**» أثناء دراسته للتحدد الايكولوجي. وقد أراد بذلك القول: انّ «كثافة عالية» للسكان في منطقة معينة تترك في المتوطنين في قلب المنطقة آثاراً تشبه تلك التي يتركها **التحدد الايكولوجي**. وارى أنَّ ملاحظة شانيون تشكل اضافة مهمة الى ما قدّمته. فلنرَ ما يقصده شانيون تماماً بالتحدد الاجتماعي عند اليانومامو. يبلغ عدد هؤلاء حوالي العشرة آلاف، وهم يقيمون في منطقة غابات ماطرة صالحة للزراعة، تتميز بالشسوع والخصوبة. ولهذا كان من المتوقع ان تكون مستقراتهم موزّعة بتوازن على سائر المساحة التي لهم. لكنّ شانيون لاحظ أنّ الكثافة السكانية في قلب منطقتهم أكبر بكثير منها في أطرافها. وقد أدّى هذا الى صراع على الأرض في الوسط لم تتمكن فيه الأطراف المهزومة ـ بسبب الكثافة السكانية هناك ـ من الابتعاد فاختارت الخضوع، وحدث التطور السياسي المألوف في مثل هذه الحالات. ويبدو أنّ هذا كله هو سبب تضخّم القرى والمستقرات في وسط الاقليم هناك بالمقارنة مع المستقرات على أطرافه، ذلك أنّ القرية الكبيرة أفضل للهجوم كما أنها أفضل للدفاع. وهناك نتيجة أخرى من نتائج هذا، هي ملاحظة شانيون أنّ سلطة شيخ البلدة أو زعيمها في الوسط أظهرُ منها في الأطراف؛ ذلك أنّ شيوخ اليانومامو يقودون البلدة في الحرب، ويتصاعد نفوذهم مع تصاعد العنف والحروب. ثم انّ عقود التحالف للهجوم أو الدفاع بين سكان مستوطنات الوسط أكثر منها بين سكان الأطراف. وهكذا خطا مستوطنو قلب

الاقليم خطوات عدة في المجال السياسي تجاوزوا عن طريقها سكان الأطراف. رغم بقائهم في مرحلة اجتماع المستقرات الصغيرة بشكل عام. إنَّ التحدد الاجتماعي عند اليانومامو لم يكن شديد الوضوح، ومع ذلك فقد ترك آثاراً ملحوظة في عمليتي التطور الاجتماعي والسياسي. ولذلك فانه من المتوقع، في حالات يكون فيها هذا التحدد أوضح وأعمق، ان تكون الآثار أوضح وأعمق. فنتيجةً للكثافة السكانية في القرية وتكاثر القرى ستتضاءل المساحات الحرة بين القرى بحيث لا تستطيع قرية مهزومة أو متعرضة للضغط أن تنتقل الى ناحية أخرى. ولذلك ترضى بالخضوع، وتأتي عندها عمليات التطور السياسي الأخرى التي وصفناها بالنسبة للتحدد الايكولوجي. ولكي نعود الى منطقة الامازون نقول انه اذا كان التحدد الاجتماعي قد أثّر في تطور اليانومامو الحديث، فانّ الكثافة السكانية قد أثّرت في تطور قبائل الأمازون قبل أربعمئة عام. ولا شك في أنّ العاقبة كانت دفعاً لمزيد من التطور السياسي في ذلك الاقليم.

انّ نظرية التحدد، بعد أن دعمت بالفرضيتين المساعدتين فيما يتصل بتحشّد الموارد والتحدد الاجتماعي، تستطيع أن تواجه صعوبات المعطيات بمرونة أكبر. إنها تستطيع تفسير قيام الدولة في وادي هوانغ شمالي الصين، كما تستطيع ذلك في أراضي المايا المنخفضة. وهاتان منطقتان تتميزان بعدم تحدد أو محدودية أراضيهما الزراعية. فبالنسبة لوادي هوانغ يمكن اعتبار تحشد الموارد والتحدد الاجتماعي المحركين الرئيسيين للتطور السياسي وظهور الدولة. أما عند المايا فيبدو أنّ تحشد الموارد لم يلعب أي دور في التطور السياسي، لكن يبدو أنّ التحدد الاجتماعي لعب دوراً معيناً في ذلك. ويمكن ان يثير بعض الأثريين اعتراضاً يتصل بالكثافة السكانية في اقليم الباتان (Péten) من بين أقاليم المايا المنخفضة؛ إذ أنَّ كثافة السكان هناك لم تكن من الضخامة - في نظرهم - بحيث تؤدّي الى صراع فتمركز. والواقع أنَّ علينا، عندما نبحث أمْراً كهذا اليوم، ألا نتأمل كل المساحة الصالحة للزراعة، بل ذلك القدر الكافي لإعالة المتوطنين ثم طريقة استغلال هذا القدر المعيّن. والمعروف عن المايا انها كانت تتبع أسلوب الزراعة التبادلية[٢٨]؛ أي أنها كانت لا تزرع المكان الواحد عامين متتاليين. وغنيٌّ عن البيان أنّ أسلوباً كهذا يحتاج الى مساحات واسعة من الأرض، بخلاف ما كان يحدث في وادي المكسيك أو ساحل البيرو[٢٩]. وهكذا، فإنَّ نسبةَ الكثافة السكانية التي تعتبر عادية في المكسيك أو البيرو، تُعتبر مرتفعة في اقليم الباتان عند المايا.

لقد سبق أنْ لاحظنا أنَّ كثافةً «ضئيلةً» نسبياً عند اليانومامو قد أحدثت تحدداً وضغطاً اجتماعيين قادا التطور السياسي هناك. ونستطيع تأكيد أنّ اقليم الباتان كان في عقود تطوره الحاسمة يغص بكثافة سكانية أكبر بكثير. وهكذا، فانّ الكثافة السكانية في أراضي المايا المنخفضة، التي تبدو لنا ضئيلة نسبياً، كانت كافيةً لإحداث ضغط اجتماعيٍّ واضحٍ أدّى الى صراعات مسلّحة كانت بدايات الدولة الأولى.

خاتمة

نستطيع الزعم أنّ نظريةَ التحدُّد، في صيغتها المعدَّلة، قادرة، الى حدٍّ بعيد، على أن توضّح اشكال ظهور الدولة. إنها تعلّل نشأة الدولة في أقاليم، وتخلُّفها عن الظهور في أقاليم أخرى. وهكذا نزعم أنّ الدولة

ظاهرةٌ يمكن التنبؤ بها استناداً الى شروطٍ ثقافيةٍ وسكانيةٍ وبيئيةٍ معينة. إنَّ نظرية التحدد بوضعها شروطَ الظاهرةَ في موضعها الصحيح تسهم إسهاماً لا بأسَ به في دراسة ظاهرة الدولة التي تعتبر الظاهرة الأكثر أهميةً في تطور البشرية العامّ.

الحواشي

(١) R.L. Carneiro, **in the Evolution of Hoerticultural Systems in Native South America: causes and concequences, A symposium,** hrsg, von. J. wilbert, Anthropologica (Venezuela), Nachtrag, 2 (1961), **47-67.** (لا سيما الصفحات: ٥٩ ـ ٦٤).

(٢) يرى السوسيولوجي الأميركي لستر ف. وارد (LESTER F. Ward) أن الدولة هي «نتاج استعمال عبقري للذهن البشري... انها ظاهرة عظيمة أنتجها عقل واحد أو عقول قليلة متعاونة»؛ قارن بـ L. F. Ward. **Dynamic Sociology,** Appleton, New York, 1883, vol. 2 p.224.

(٣) قارن بـ V. G. Childe: **Man Makes Himself** (London, 1936), 82-83.

(٤) لقد جمعت في أوراقي أثناء دراساتي الحقلية، أمثلة على فائض الانتاج الزراعي عند بعض قبائل الأمازون. ولا شك في أن قراءة «مستوعبة» للدراسات الاتنوغرافية عن المنطقة يمكن لها أن تأتي بمزيد من الأمثلة.

(٥) يقول فيتفوغل: «هذه الأشكال (من التنظيم والضبط الاجتماعي، اي الدولة) تنشأ عندما تجد مجموعة من المزارعين والفلاحين البدائيين مساحات رطبة في مناطق جافة قابلة للزراعة. ان اولئك المزارعين في حماسهم لغزو المنخفضات والسهول (زراعياً لا قتالياً) يضطرون للجوء الى الوسائل الادارية التنظيمية لحصينها. ان هذه الوسائل هي الامكانية الوحيدة لبلوغ غرضهم في عصور ما قبل الآلة: انه يكون عليهم ان يتعاونوا مع زملائهم، وأن يضعوا أنفسهم تحت أمرة بيروقراطية منظمة»؛ عن:
Oriental Despotism (Yale Univ Press, New Haven, conn. 1975, 18)

(٦) قال روبرت م. آدامز عن بلاد ما بين النهرين: «ليس هناك في آثار بلاد ما بين النهرين ما يشير الى أن ظهور النظام الملكي هناك ارتبط بالحاجات الادارية التي يتطلبها نظام معقد للري يعتمد على القنوات»؛ في:
City Invincible, (Chicago, 1960, 281).
أما بالنسبة للصين، وهي المثل الحاضر دائماً عند فيتفوغل، فان باحث الصينيات الفرنسي جاك غيريه يقول: «ان نظام الاهتمام بمجاري الأنهار، والري، وضبط المياه، ترك ولا شك آثاراً في الدستور السياسي للدول العسكرية الصينية والامبراطورية الصينية فيما بعد. لكن ما ينبغي التأكيد عليه هنا، من الوجهة التاريخية، أن أشكال التنظيم السلطوي التي كانت موجودة هناك، وجماهير العمال المنظمة والمقودة الى أماكن العمل عن طريق الجند، هي التي جعلت مشاريع الري الكبرى ممكنة»؛ في:
Ancient China, (London, 1968, 92)

(٧) لا يعني هذا أن نظام الري الضخم المعقد لم يساعد على توسيع الدولة وتركيز السلطة أكثر. لقد حدث هذا ولا شك. في هذه الحدود لا أختلف مع فيتفوغل؛ لكن المسألة الأساسية بيننا ليست كيفية توسيع الدولة لآفاق سطوتها، بل كيف نشأت للمرة الاولى. ويبدو لي ان فرضية الري لا تقدم الجواب الكافي على ذلك.

(٨) انظر: **The Evolution of Society, Selection from Herbert Spencers Principles of sociology,** hrsg. von R.L. Carneiro (Univ. of Chicago Press, Chicago, 1967). 32-47, 36-96, 153-165.

(٩) L. Gumplowicz, **Der Rassenkampf (Innsbruck, 1883).**

(١٠) G. Ratzenphofer, **Wesen und Zweck der Politik** (Leipzig, 1893)

(١١) F. Oppenheimer, **The State,** J, M, Gittermann (trans). (Vanguard). New York, 1962, 73.

(١٢) E. Jenks: **History of Politics** (Macmillan, New York, 1900) 73.

(١٣) J. Vasinas,**Kingdoms of the Savanna** (Univ. of Wisconsin Press, Madison. 1966)

(١٤) لقد كتب جوليان هـ. ستوارد، على سبيل المثال: « ... ويبدو لي ممكناً أنّ شعب المايا تمكن من بناء حضارةٍ ضخمةٍ، نتيجةً للسلام الطويل الذي تمتّع به؛ ذلك أنّ مستقرات المايا مقامة بطريقة غير مناسبة لتلقّي هجمات الأعداء ... »! في:
American Anthropologist, 51, I, 1949, p.17

(١٥) D. E. Puleston, D. W. Callender, **Epedition,** 9, No. 3, 4 , (1967), 45, 47.

(١٦) M. D. Coe, **The Maya,** (Praeger, New York, 1966), 147.

(١٧) R. L. Carneiro in: **Men and Culturs, Selected Papers of the Fifth International congress of Anthropological and Ethnological Sciences.** hrsg, von. A.F.C. Wallace (Univ. of Pennsylvania press. Philadelphia, 1960), 229-234.

(١٨) في مرحلة الزراعة الاولى (أي حوالي ٢٥٠٠ ق.م.) كانت المستقرات على الساحل أكثر منها على ضفاف الأنهار؛ ذلك أنّ المورد الغذائي الرئيسي كان صيد السمك لا الزراعة. وربما حدثت تطورات في الوضع السياسي للوحدات الصغيرة المستقلة آنذاك. لكن عندما تغير شكل المستقرات وموقعها وصارت أكثف وأكثر على ضفاف الانهار، حيث تتوافر الأرض الزراعية. قارن بـ:
E. P. Lanning, **Peru before the Incas** (1967), 57-59.

(١٩) سجلت في ملاحظاتي الحقلية أشياء وأمثلة على انقسام القرى والمستقرات الخاصة ببعض قبائل الامازون (يذكر كارنيرو هنا أسماء بعض هذه القبائل). وتشير الحالة في منطقة الأمازون الى أن الانقسام سيبدأ عندما تبلغ المجموعة البشرية حوالي المئة شخص، وغالباً ما لا يتجاوز عدد سكان القرية المئتي شخص. لكن على ساحل البيرو، حيث تتحدد الأرض الزراعية بعوامل طبيعية ويشتد ضيقها لم يكن من السهل انقسام القرى والمستقرات؛ ولذلك فقد جاوز سكان القرية الواحدة الثلاثمئة عدداً. قارن بـ:
Lanning: **Peru before the Incas** (1967), 64.

(٢٠) R. L. Carneiro, **Ethnograph - archäol. Forshungen ,** 4, 22, (1958).

(٢١) لم يحدث ذلك طبعاً، وبالطريقة نفسها، في كل أودية بيرو، فما لا شك فيه أنه بينما كانت هناك أودية قد توحدت، بقيت المستقرات في أودية اخرى لبعض الوقت في طور الوحدات الصغيرة المستقلة.

(٢٢) طبيعي أن لا تكون كل مراحل تكون امبراطورية ما قد حدثت نتيجة فتوحات وحروب. فبعد المراحل الاولى يكفي التهديد بالقوة في كثير من الاحيان لبلوغ الهدف. وبهذه الطريقة أرغمت غالباً مشيخات كثيرة ودول على التنازل عن سيادتها واستقلالها دونما اراقة دماء في ساح الصراع الحربية. وكان دأب سياسة الأنكا، في سياق توسيع نطاق دولتهم، اللجوء الى الاقناع والمهادنة قبل المصير الى القوة والعنف:
Garcilaso de la Vega, **Royal Commentaries of the Incas and General History of Peru,** Teil 1, H. V. Livermore (trans.), (Univ. of Texas Press. Austin,. 1966), 108, 111, 140, 143, 146, 2f4.

(٢٣) إنّ تطور دولة البيرو الكبرى لم يحدث بشكل مستقيم واضح المراحل. فقد كان هناك تقدم مصحوب ببعض الانتكاسات. وكانت الوحدة تتحطم أحياناً فتصبح الامبراطورية دويلات أو حتى مشيخات. وقد يمضي الانقسام الى مرحلة المستقرّ الصغير المستقل من جديد، لكن عوامل التطور السياسي كانت تفوز في الغالب ويعود التطور الى الأمام. وهكذا فان الاتجاه العام للتطور لم يكن يمكن أن تخطئه العين، فقد بدأ بتحول القرى الى مشيخات فدويلات ودول فامبراطورية ضخمة ذات ادارة مركزية معقدة.

(٢٤) حدث تطور مشابه لذلك الذي وصفناه في بقعة أخرى من بقاع الأمازون، هي سهل الموجو في بوليفيا. فقد لعب تركز مصادر المواد الغذائية هناك دوراً أساسياً في عملية التطور:

(٢٥) E. P. Lanning; **Peru before the Incas,** 59.

(٢٦) لقد ارتبط تركز مصادر المواد الغذائية هنا بشروط التحدد والانحصار البيئي. ويصحّ قول هذا على أودية السيول الضخمة في الصحارى من مثل وادي النيل والفرات ودجلة وجيحون.

(٢٧) N. A. Chagnon, **Proceedings. VIIIth International Congress of Anthropological and**

Ethnological Sciences (Tokio, 1968), Band 3, 346, 251.

(٢٨) S. G. Morley, G. W. Brainerd, **The Ancient Maya** (Stanford Univ. Press, Stanford, California, 3 Aufl, 1965), 128–129.

(٢٩) يستطيع الدارس أن يزعم ان كل تكاثف للسكان عند المايا كان مصحوباً بتطوير معيّن لوسائل الانتاج الزراعي وتكثيف للزراعة. ويبدو أنه كان من وسائل ذلك تنظيف الأرض من النباتات البرية، وفلاحتها وتمهيدها بطريقة أكثر دقة، ثم زراعتها لأعوام متتالية. لكن يبدو أن هناك عوامل طبيعية حالت دون تكثيف ظاهر للزراعة والانتاج الزراعي.